(أ) شارك نائب الأمين العام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مونروفيا.

(ب) شاركت كبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أبوجا. وتكلم ممثل نيجيريا أيضا باسم تشاد والكاميرون والنيجر.

(ج) مثّل السويد وزير خارجيتها.

(د) شارك في الجلسة كل من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل ونائب الأمين العام المعني بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وذلك عن طريق التداول بالفيديو من باماكو وبروكسل، على التوالي.

(هـ) الأرجنتين، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وكندا، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، والهند، واليابان.

(و) تكلم ممثل كوت ديفوار أيضاً باسم إثيوبيا وغينيا الاستوائية.

(ز) على الرغم من الدعوة الموجهة إلى ممثلي فيجي وأوغندا بموجب المادة 37، فإنهما لم يدليا ببيان. وتكلّم ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة. وتكلم ممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

(ح) شارك مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

(ط) شارك المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

(ي) شارك كل من نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا وممثل التحالف من أجل منطقة الساحل في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من واشنطن العاصمة وباريس، على التوالي.

13 - الحالة في ليبيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن اثنتي عشرة جلسة، واتخذ ثلاثة قرارات، بما في ذلك قراران في إطار الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وباستثناء الجلسات التي عقدت لاتخاذ مقرر من مقررات المجلس، اتخذت جميع الجلسات المعقودة في إطار هذا البند شكل جلسات إحاطة[188]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2018، تلقى المجلس بانتظام إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقدم الممثل الخاص، في إحاطاته الست، تقريرا عن التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية المستمرة في ليبيا، وعن الكيفية التي يدعم بها التوسع التدريجي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العملية السياسية وعملية إرساء الديمقراطية في البلد، وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا[189]. وفيما يتعلق بالعملية السياسية وعملية إرساء الديمقراطية، ركزت الإحاطات على حالة إجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فضلا عن تنظيم مؤتمر وطني ليكون منبرا للشعب الليبي لبلورة رؤيته للانتقال السياسي وتعزيز تقدم المؤسسات[190]. كما قدم تقريرا عن الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى ليبيا في الفترة من 9 إلى 12 كانون الثاني/يناير 2018[191]، وتحدث عن تدهور الحالة الأمنية في طرابلس وأجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك قيام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالوساطة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف الرئيسية في النزاع في أيلول/سبتمبر[192]. وكان من بين مقدمي الإحاطات رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. واستمع المجلس أيضاً إلى كلمة ألقتها إحدى المشارِكات في تأسيس منظمة "معا نبنيها"، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني في

(188) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(189) S/PV.8159، الصفحات 2-6؛ و S/PV.8211، الصفحة 5؛ و S/PV.8263، الصفحات 4-6؛ و S/PV.8312، الصفحات 2-4.

(190) S/PV.8129، الصفحتان 3 و 4؛ و S/PV.8263، الصفحات 3-5؛ و S/PV.8312، الصفحات 2-4؛ و S/PV.8341، الصفحة 5؛ و S/PV.8394، الصفحتان 4 و 5.

(191) S/PV.8159، الصفحتان 4 و 5.

(192) S/PV.8341، الصفحة 2؛ و S/PV.8394، الصفحة 2.

ليبيا. ووجهت دعوات إلى ليبيا بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت.

وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) إحاطة إلى المجلس أربع مرات عن أنشطة اللجنة وفريق الخبراء التابع لها[193]. وركزت الإحاطات التي قدمها على انتهاكات نظام الجزاءات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة، والانتهاكات التي ارتكبت في سياق الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وعمليات التصدير غير المشروعة من ليبيا للنفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وتنفيذ تجميد الأصول. وقدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إحاطة إلى المجلس مرتين للإبلاغ عن التقدم المحرز والتحديات المطروحة فيما يخص التحقيقات في ليبيا، وحالة الجهود التي بذلتها المحكمة للقبض على سيف الإسلام القذافي عقب إصدار الدائرة التمهيدية للمحكمة أمرا بإلقاء القبض عليه في حزيران/يونيه 2011. كما دعت المجلس وجميع الدول إلى تنفيذ ودعم عملية إلقاء القبض على الهاربين من المحكمة في ليبيا وفي أماكن أخرى وتسليمهم[194].

وأعرب أعضاء المجلس، خلال مداولاتهم في عام 2018، عن دعمهم الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، وشددوا على أهمية دور الأمم المتحدة في تيسير التوصل إلى حل سياسي يقوده الليبيون لمواجهة التحديات التي تواجه البلد. ونوقشت أيضا الحاجة إلى إنشاء حكومة تحظى باعتراف عالمي وبالاحترام على الصعيد الوطني، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء مؤسسات شرطية وأمنية ليبية موحدة ومعزَّزة. وركز المتكلمون أيضا على المشاكل الاقتصادية ومظاهر الفساد المالي الكامنة في البلد، مما يهدد وحدة البلد واستقراره. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في ليبيا، وكذلك إزاء استمرار مكافحة الإرهاب واستمرار تهديد الجماعات الإرهابية في ليبيا.

وتناول المجلس أيضاً المسائل المبينة أعلاه في قراراته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 6 حزيران/يونيه 2018، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعاد فيه تأكيد تأييده ودعمه الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا[195]. ورحب المجلس في البيان بجميع الجهود المبذولة لتعزيز حوار سياسي شامل بين جميع الليبيين في إطار الاتفاق السياسي الليبي، آخذا في اعتباره أن الحالة السياسية والأمنية لا يمكن أن تستمر[196]. ورحب المجلس بنجاح المرحلة الأولى من المؤتمر الوطني وتنظيم أول انتخابات بلدية في مدينة الزاوية في إطار عملية سلمية ومنظمة، وشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص[197]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، عند الاقتضاء، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للمراحل التالية المفضية إلى إجراء انتخابات وطنية[198].

واتخذ المجلس بعيد ذلك، في 11 حزيران/يونيه، القرار 2420 (2018) بالإجماع. ومدَّد المجلس في هذا القرار، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، لمدة 12 شهرا الأذون الواردة في القرار 2357 (2017) الممنوحة للدول الأعضاء بتفتيش السفن في إطار التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة إلى أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، واتخاذ جميع التدابير التي تقتضيها الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش هذه[199].

وفي 13 أيلول/سبتمبر 2018، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2434 (2018) الذي رحب فيه بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة في طرابلس، وأعرب عن دعمه القوي للجهود المتواصلة للبعثة والممثل الخاص[200]. وبموجب هذا القرار، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة، بقيادة الممثل الخاص، حتى 15 أيلول/سبتمبر 2019[201].

---

(193) S/PV.8159، الصفحات 4–6؛ و S/PV.8263، الصفحة 7؛ و S/PV.8312، الصفحتان 6 و 7؛ و S/PV.8341، الصفحتان 5 و 6.

(194) S/PV.8250، الصفحات 2–6؛ و S/PV.8388، الصفحات 2–5.

(195) S/PRST/2018/11، الفقرة الأولى.

(196) المرجع نفسه، الفقرتان الثانية والرابعة.

(197) المرجع نفسه، الفقرات السابعة والثامنة والرابعة عشرة.

(198) المرجع نفسه، الفقرة السادسة عشرة.

(199) القرار 2420 (2018)، الفقرة 1. انظر أيضا القرارين 2357 (2017)، الفقرة 1؛ و 2292 (2016)، الفقرتان 3 و 4. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الأذون الممنوحة بموجب الفصل السابع، انظر الجزء السابع، القسم رابعاً–ألف.

(200) القرار 2434 (2018)، الفقرتان الرابعة والخامسة من الديباجة.

(201) المرجع نفسه، الفقرة 1. وللمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اتخذ المجلس القرار 2441 (2018)، الذي قام فيه، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بتمديد تدابير الجزاءات المتعلقة بالنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وولاية فريق الخبراء حتى 15 شباط/فبراير 2020[202]. واتُخذ القرار 2441 (2018) بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي، بعد التصويت، أن بلده لم يتمكن من تأييد القرار الذي صاغته المملكة المتحدة، حيث أدرج واضعو القرار حكماً فيه يحدد العنف الجنسي والجنساني كمعيار منفصل لفرض الجزاءات حتى وإن كانت هذه الأعمال مشمولة بالكامل في معايير الإدراج في القائمة. وأضاف أن الهيئات المتخصصة تنظر في مسألة العنف الجنسي والجنساني وأنه يتعين التقيد بالتقسيم السليم للعمل[203].

وجرى النظر أيضا في التطورات في ليبيا في مواضع أخرى تحت البندين المعنونين "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية" و "صون السلام والأمن الدوليين"[204].

(202) القرار 2441 (2018)، الفقرتان 2 و 14.

(203) S/PV.8389، الصفحة 3. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(204) لمزيد من التفاصيل، انظر الجزء الأول، القسمان 31 و 37 على التوالي.

الجلسات: الحالة في ليبيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8159 17 كانون الثاني/يناير 2018			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وإحدى المشارِكات في تأسيس منظمة "معا نبنيها"	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8211 21 آذار/مارس 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/140)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	ستة من أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8250 9 أيار/مايو 2018			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8263 21 أيار/مايو 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/429)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[هـ]	
S/PV.8275 6 حزيران/يونيه 2018			ليبيا			S/PRST/2018/11
S/PV.8282 11 حزيران/يونيه 2018		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/542)	ليبيا			القرار 2420 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8312 16 تموز/يوليه 2018			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	ثلاثة من أعضاء المجلس (بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والسويد، وكازاخستان)[أ]، وجميع المدعوين[د]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8341 5 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/780)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8350 13 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/780)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/836)	ليبيا			القرار 2434 (2018) 15-0-0
S/PV.8388 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8389 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/985)	ليبيا		سبعة من أعضاء المجلس[د]	القرار 2441 (2018) 13-0-2[ز] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8394 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	

(أ) تكلم ممثل السويد بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

(ب) شارك الممثل الخاص وإحدى المشارِكات في تأسيس منظمة "معا نبنيها" في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من تونس العاصمة.

(ج) الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان.

(د) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس.

(هـ) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باريس.

(و) الاتحاد الروسي، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ز) *المؤيدون*: إثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، والصين.

14 – الحالة في مالي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ست جلسات واتخذ قرارين بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في مالي. وباستثناء جلستين عقدتا من أجل اتخاذ مقررات المجلس، اتخذت جميع الجلسات الأخرى في إطار هذا البند شكل جلسات إحاطة[205]. واجتمع المجلس مرة واحدة أيضا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[206]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

واستمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اللذين دعيا بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت. وفي عام 2018، ركزت المناقشات التي جرت في المجلس على التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015، وتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في البلد، وتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدعم الإضافي المطلوب، والانتخابات الرئاسية التي أجريت في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2018.

(205) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(206) عُقدت يوم 7 حزيران/يونيه 2018 في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر S/PV.8281.